ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2024-12-26	2025-01-12	2025-02-10	orcid.org/0009-0000-5625-9271

الاشتراكية والسياسات العامة في ليبيا بين مبدأ المساواة ومشكلة البطالة.

(1990-1977)

socialism and Public Policies in Libya: Between the Principle of Equality and the Problem of Unemployment (1977–1990)

طارق الأمين بشير عصمان

جامعة طرابلس. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية، ليبيا

(T.osman@uot.edu.ly)

ORCID 0009-0000-5625-9271)

Abstract

Kenneth Waltz, in his book *Theory of International Politics*, argues that the behavior of states is a direct reflection of the structure of the international system. In this context, since 1947 the international system witnessed the emergence of a bipolar order, represented by the capitalist bloc led by the United States and the socialist bloc led by the Soviet Union. Each pole sought to attract other states into its sphere of influence in order to maintain international balance.

This polarization was accompanied by an intellectual debate حول the concept of equality, which many states sought to achieve. Liberals argue that equality in socialist thought leads to restrictions on freedoms, economic monopolization, and ultimately political authoritarianism. In contrast, socialists contend that equality in liberal thought is merely formal, reinforcing the dominance of the capitalist class, leading to social stratification, poverty, and unemployment.

These ideas and ideologies were reflected in the public policies of states, where some adopted a capitalist approach while others turned toward socialism, including Libya. Since 1969, Libya witnessed a radical transformation in its political system following the accompanied by a gradual shift from a liberal orientation to what became known as “popular socialism.” This aimed to achieve equality among members of society and reduce class disparities.

However, this transformation in public policies led to adverse outcomes. Nationalization policies

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) 1 المجلد 20/ العدد
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

in both public and private sectors contributed to rising unemployment and disguised unemployment, and created a class system based on loyalty. The of these policies continue to persist to the present day. With increasing unemployment rates, related problems have emerged, particularly after 2011, such as the spread of armed groups, political division, and instability.

Accordingly, the importance of this study lies in analyzing past public policies in Libya to identify shortcomings and structural weaknesses, in order to avoid repeating them in the future.

This study aims to analyze the impact of socialist and ideological orientations in general on public policies in Libya, and to propose practical recommendations for reformulating these policies in a way that ensures economic diversification, empowers the private sector, activates sustainable development programs, and creates effective alternative sources of income instead of relying on a single resource.

Keywords: Public policies, unemployment, private sector, socialist approach, government intervention and expansion.

ملخص

يرى كينت والتز *Kenneth Waltz* في كتابه نظرية العلاقات الدولية (Theory of international Politics) ان سلوك الدول هو انعكاسا مباشرا لبنية النظام الدولي، وفي هذا السياق شهد النظام الدولي منذ عام 1947 تشكل نظام ثنائي القطبية، تمثل في المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد سعى كل قطب الى استقطاب الدول الأخرى ضمن نطاق نفوذه، بهدف تعزيز التوازن الدولي، وقد ارتبط هذا الاستقطاب بجدل فكري حول مفهوم المساواة، الذي كانت تسعى لتحقيقه معظم الدول؛ اذ يرى الليبراليون ان المساواة في الفكر الاشتراكي تؤدي الى تقييد الحريات واحتكار الاقتصاد ومن تم التسلط السياسي، وفي المقابل يجادل الاشتراكيون بأن المساواة في الفكر الليبرالي هي شكلية تفضي الى ترسيخ هيمنة الطبقة الرأسمالية، وهو ما يؤدي الى خلق طبقات في المجتمع وتفاقم الفقر والبطالة، وقد انعكست هذه الأفكار والايديولوجيات على السياسات العامة للدول ، حيث تبنت بعض الدول النهج الرأسمالي في حين اتجهت دول أخرى نحو الاشتراكية ومن بينهم ليبيا، فمند عام 1969 شهدت ليبيا تحولا جذريا في نظام الحكم، اثر سقوط النظام الملكي، حيث رافق هذا التغير انتقال تدريجي من التوجه الليبرالي الى تبني ما عرف بالاشتراكية الشعبية، التي هدفت الى تحقيق المساواة بين افراد المجتمع وتقليل الفجوة بين الطبقات في المجتمع، الا ان هذا التحول في السياسات العامة افضى الى نتائج عكسية، حيث ساهمت سياسات التأميم في القطاعات العامة والخاصة الى تفاقم مشكلة البطالة والبطالة المقنعة، وخلق نظام طبقي يعتمد على الولاء، ولا زالت اثار هذه السياسات ممتدة حتى وقتنا الراهن، ومع تزايد معدلات البطالة ظهرت مشكلات مرتبطة

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

بها ، خاصة ما بعد 2011 مثل انتشار المجموعات المسلحة، الانقسام السياسي، عدم الاستقرار، و انطلاقا من ذلك تبرز أهمية دراسة وتحليل السياسات العامة السابقة في ليبيا بهدف تحديد أوجه القصور و مواطن الخلل، بما يسهم في تفادي عدم تكرارها مستقبلا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التوجه الاشتراكي والايديولوجي عموما على السياسات العامة في ليبيا، وصولا الى تقديم مقترحات عملية لإعادة صياغة هذه السياسات العامة بما يضمن تنويع الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص وتفعيل برامج التنمية المستدامة، وخلق بدائل فعالة لمصادر الدخل، بدل الاعتماد على مصدر واحد.

الكلمات المفتاحية :السياسات العامة. البطالة. القطاع الخاص. النهج الاشتراكي. التدخل والتوسع الحكومي.

مقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية وبداية عام 1947 تشكل نظام ثنائي القطبية، المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، وانضمت ليبيا منذ الاستقلال 1951 الى المعسكر الرأسمالي، وانتهجت النهج الليبرالي، فتأسست المملكة الليبية، بمؤسسات اقتصادية وسياسية ليبرالية، وبعد سقوط النظام الملكي في عام 1969، انتقلت ليبيا الى الاشتراكية، وصاحب هذا التغير في المنظومة الاقتصادية جذريا، وخصوصا بعد تدفق عائدات النفط، الذي اعطى للنظام حرية ومساحة كبيرة للحركة والتغيير؛ وهذا أدى الى الاعتماد الكامل على هذا المورد في تشكيل السياسات العامة.

ان السياسة العامة هي فكر وفلسفة غير ثابتة، وتنفيذها يحتاج الى خطة استراتيجية مرنة بعيدة الامد، قابلة لتغيير، كما يكون الهدف واضح قابل لتنفيذ، ووضع في الحسبان تغيرات البيئة الداخلية والخارجية والاثار الجانبية التي قد تتولد عند تنفيذ خطة معينة، وبالتالي ضرورة وجود بدائل، بينما الأيديولوجية تابته وجامدة وهي مغايرة لفكرة السياسات العامة، وبالتالي هي مغايرة لديناميكية الاجتماعية والتحديث؛ وهذا ما يجعل سقوطها امرا حتميا.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) 1 المجلد 20/ العدد
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

إشكالية الدراسة.

- كيف ساهم النهج الاشتراكي في تشكيل السياسات العامة في ليبيا، وهل ساهم هذا النهج في تحقيق المساواة وحلحلة مشكلة البطالة؟ ام ان هذا النهج أدى الى خلق نظام طبقي وفاقم مشكلة البطالة؟

وهذه الاشكالية يتفرع منها عدد من التساؤلات الفرعية وهي: -

- كيف انعكست السمات البنيوية والأيديولوجية للسياسات العامة التي تبنتها ليبيا على فلسفة التشغيل وإدارة الموارد البشرية؟
- الى أي مدى استطاعت أدوات التدخل الحكومي (سواء المباشرة كالتوظيف العام أو الغير مباشرة كالتشريعات) ان تعمل كقنوات فعالة لتحويل المورد النفطي إلى استقرار في سوق العمل؟
- ما مدى استمرار اثار السياسات الاشتراكية بعد عام 2011؟
- فرضية الدراسة.

ان التداخل بين الفكر الأيديولوجي الاشتراكي والسياسات العامة أدى الى اختلال في السياسات العامة، مما ساهم في تفاقم البطالة وعدم المساواة في ليبيا.

- أهمية الدراسة.

1-تبرز أهمية الدراسة في كونها تربط بين الريع النفطي والايديولوجيا في إعادة تأطير السياسات العامة.

2- ان تبني البعد الأيديولوجي يساهم في نشؤ نظام طبقي افقي (درجة الولاء) اشد وطئه من نظام طبقي عمودي.

- أهداف الدراسة.

1_ تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر الأيديولوجيا الاشتراكية على السياسات العامة.

2-تفسير العلاقة بين السياسات الاقتصادية ومشكلة البطالة.

3-تهدف الدراسة الى البحث عن الأسباب الجوهرية في تفاقم البطالة المقنعة التي أدت الى تضخم الميزانية العامة بشكل تصاعدي منذ 2009 حتى وقتنا الراهن؛ على حساب التنمية والاعمار.

- منهجية الدراسة.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والمدخل البيئي.

- الدراسات السابقة.

1-علي عبد السلام الجروشي ومصعب معتصم سعيد.

- عنوان الدراسة. قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي. 1962–2012 سنة النشر 2017 :
- توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة في ليبيا مرت بتقلبات كبيرة، مع وجود بطالة مقنّعة داخل القطاع العام، وقد تناولت هذه الدراسة الجانب الاقتصادي ودوره في البطالة دون التطرق الى الجانب السياسي.

2- سعاد عبد السلام عريقيب

- عنوان الدراسة. محددات البطالة في ليبيا: دراسة قياسية، سنة النشر 2022 :
- أكدت الدراسة الى أن البطالة في ليبيا ترتبط بعوامل اقتصادية هيكلية، مع وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية، بينما لا تظهر علاقة قوية على المدى القصير، بمعنى ان البطالة مرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية والإدارية، دون التطرق الى العامل الأيديولوجي في هذه البنية .

3- محمد إبراهيم الهمالي

- عنوان الدراسة تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا: دراسة تحليلية جغرافية، سنة النشر 2025 :

توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى نحو 18.7%، مع تركّزها في فئة الشباب، وأوصت بضرورة دعم القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية للحد من المشكلة .

الخلاصة العامة من الدراسات السابقة تتلخص في الاتي: -

4- البطالة في ليبيا مشكلة هيكلية لها جدور تاريخية طويلة الأمد .
5- تتركز البطالة بشكل كبير في الشباب والخريجين وبالأخص في المناطق الريفية.
6- توجد فجوة بين التعليم وسوق العمل.
7- ضعف دور القطاع الخاص مما زاد من حدة المشكلة.

تشير معظم الدراسات السابقة الى ان البعد الاقتصادي متعثر؛ وهذا أدى الى تفاقم إشكالية البطالة، واهملت البنية الدولية التي انعكست على البعد السياسي والمحلي في سياساته العامة لدول، وبالتالي سعت هذه الدراسة تناول إشكالية البطالة من زاوية أخرى سياسية وأيديولوجية، في محاولة سد بعض الفجوات في الدراسات السابقة.

تقسيمات الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

يتناول هذا المحور التعريف ببعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة العامة، مثل، الاشتراكية، المساواة حسب المفهوم الماركسي والمساواة حسب المفهوم الليبرالي، البطالة وانواعها.

المحور الثاني: ملامح النهج الاشتراكي في ليبيا.

التركيز على الخلفية التاريخية لاعتماد النظام الاشتراكي في ليبيا، كما ركز هذا المحور على اهم السياسات الاقتصادية التي اتخذها النظام، تأميم وتوسع القطاع العام، التوظيف الشامل في القطاع العام، دور الدولة في توزيع الموارد، تقليص القطاع الخاص.

المحور الثالث. اليات انتاج البطالة.

هيمنة الأداة الحكومية على سوق العمل (الدولة الريعية) لفرض مبدأ المساواة من خلال التوظيف في القطاع العام والدعم الاجتماعي وتأميم القطاع الخاص، وعلى الرغم من تنقص نسبة البطالة، الا ان هذا التناقص والانخفاض للبطالة كان شكليا ولم يكن فعليا، أي تضخم جهاز الإداري للدولة، ووجود بطالة مقنعة، واستحداث مراكز إدارية ليس مهمة ولا تؤدي أي عمل.

المحور الرابع. جدلية المساواة وتفاقم البطالة في الفكر الاشتراكي.

وهو يوضح الفجوة بين النظرية وصعوبة التطبيق، حيث ثم التركيز على المفهوم الجدلي بين المساواة حسب المدرسة الماركسية والمدرسة الليبرالية.

يتناول هذا المحور انتهاج ليبيا لمفهوم المساواة حسب المنظومة الاشتراكية، ويوضح العلاقة بين مبدأ المساواة وتفاقم مشكلة البطالة، وهي نتائج متماهية مع الانتقادات التي وجهتها المدرسة الليبرالية للمدرسة الماركسية.

النتائج والتوصيات

المحور الأول. الإطار النظري والمفاهيمي.

أولا. مفهوم السياسة العامة.

ليس هناك اتفاق عام بين الباحثون حول تعريف السياسة العامة تعريفا علميا دقيقا، الا ان هناك تعريف قدمه *هارولد لاسويل* وهو من التعريفات المهيمنة في مجال السياسة العامة، والمتمثل في من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ (بن لامة، 2021، ص17)، وبالتالي يعتبر هذا التعريف ديناميكي متغير غير تابت وهو يعطي براح واسع مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك من يرى السياسة العامة هي أداة لإدارة الشؤون العامة، فهي الخطط والبرامج التي تضعها السلطات الحكومية بالتعاون مع الفاعلين لمعالجة قضايا عامة أو لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية (بن لامة، المرجع السابق، ص17)، وتُترجم من خلالها الدولة رؤيتها ومصالحها في شكل قرارات وقوانين وإجراءات تنفيذية، ويمكن ان تكون السياسات العامة لها اثار جانبية ولا تؤدي الهدف المنشود، وبالتالي من الضروري وجود عملية تقييم بين الفترات وطرح خيارات وبدائل، لتفادي كثير من الاثار الجانبية، ونلاحظ في هذا التعريف انه يشرك الفاعلين غير الحكوميين؛ ولكن يعتبرهم كمتعاوني وليس مؤثرين في السياسات العامة .

وهناك من يعرف السياسة العامة على انها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات العامة (الحكومة، البرلمان، الجهات التنفيذية...) لمعالجة قضايا أو مشكلات تهم المجتمع، فهي خطة عمل ترسمها الدولة لحل مشكلة أو لتحقيق هدف محدد (الفهداوي، 2014، ص30) ، مثل التعليم، الصحة، الاقتصاد، البيئة، الأمن، وغيرها، وهي تحتاج الى مهارات واستراتيجية بعيدة الأمد.

ومن هذه التعريفات يمكن ان نستخلص ان مكونات السياسة العامة هي:

1. الجهات الفاعلة :مثل الحكومة، البرلمان، الأحزاب، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، والقطاع الخاص.
2. المشكلات العامة :القضايا التي تتطلب تدخلًا حكوميًا سريعا مثل الفقر، البطالة، أو التعليم، الصحة، البنية التحتية، تهديدات الامن القومي.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

3. الأهداف :ما تسعى الدولة لتحقيقه من خلال السياسة (مثلاً: تقليل نسب البطالة ومحاربة الفقر).

4. الأدوات والوسائل :مثل القوانين، الضرائب، الدعم المالي، الحملات الإعلامية، إلخ.

من خلال التعريفات السابقة ومكونات السياسة العامة يمكن القول ان السياسة العامة هي مخرجات النظام السياسي، وهدفها الأساسي وهو تحقيق المصلحة القومية، وبالتالي فهي المحركة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، حيث تبني الدول علاقاتها الدولية والإقليمية بناء على المصلحة القومية، بما فيها الاستثمارات وتصدير اليد العاملة وتدريبها ....

تلجأ جميع الدول في سياساتها العامة الى حل مشكلة التضخم والبطالة، حيث البطالة تعاني منها جميع المجتمعات ولكن بنسب مختلفة، وان نجاح السياسات العامة لدولة تقاس بمدى تحقيق الدولة من إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتقليص نسبيا نسبة التضخم والبطالة، وهذا يقودنا الى تحديد مفهوم البطالة والبطالة المقنعة.

ثانيا. مفهوم البطالة والبطالة المقنعة.

تُعرّف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الفرد الراشد غير قادر على إيجاد فرصة عمل التي تمكنه من العيش وأداء المهام المطلوبة، رغم سعيه وحاجته للبحث عن العمل لسد حاجاته. وهي من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول، لما لها من تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، وتتنوع أسباب البطالة، وتختلف حسب طبيعة الاقتصاد والبنية الاجتماعية للدولة، ومن أبرز هذه الأسباب:

1. ضعف النمو الاقتصادي :عندما لا يحقق الاقتصاد نموًا كافيًا لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

2-قلة الاستثمارات :خاصة في القطاعين الصناعي والإنتاجي، مما يحد من فرص خلق وظائف جديدة.

2- الركود الاقتصادي :مثل الأزمات المالية العالمية أو الإقليمية، التي تؤدي إلى تقليل النشاط التجاري وتقليص الوظائف.

3- النمو السكاني السريع :وهو يعني زيادة عدد الافراد الداخلين لسوق العمل دون توفر وظائف كافية.

4- العادات والتقاليد :مثل تفضيل نوع معين من الوظائف أو العزوف عن العمل اليدوي.

5- الفساد والمحسوبية :حيث تؤثر على التوزيع العادل للوظائف.

7- سوء التخطيط الحكومي :وعدم وجود استراتيجيات فعالة لتشغيل الشباب.

8- ضعف التدريب المهني والتقني :ما يجعل الأفراد غير مؤهلين لشغل الوظائف العملية المتاحة.

9- عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل :وهي تعني عدم تناسب تخصصات التعليم مع احتياجات السوق، حيث يتخرج عدد كبير من الطلبة في تخصصات لا يطلبها السوق. حيث يُعتبر سوق العمل هو الساحة التي تتحدد فيها مستويات البطالة من عدمها، وهناك عدة مؤشرات يمكن اعتبارها كمؤشر لقياس هذه العلاقة: -

1-العرض والطلب. أي البطالة تحدث عندما يكون عدد الباحثين عن عمل أكبر من عدد الوظائف المتاحة.

2-السياسات الحكومية. أي تدخل الدولة عبر برامج التدريب، الإعانات، أو تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يقلل من معدلات البطالة ويعيد التوازن لسوق العمل او العكس أحيانا تتخذ الدولة سياسات وإجراءات لتعالج مشكل معين تؤدي الى البطالة، وهذا ما حدث في ليبيا في المرحلة الثانية، والتي سوف نتطرق اليها بالتفصيل في الفقرة التالية.

البطالة المقنعة.

هي نوع من البطالة غير الظاهرة، حيث يكون الافراد يعملون فعليا لكن انتاجيتهم منخفضة او تكون تكاد معدومة بحيث غيابهم عن العمل لا يؤثر على مستوى الإنتاج فهي حالة الفائض من العمالة في المؤسسة، وهي تنتشر في القطاع العام وترتبط بالاقتصادات الريعية وهي تعكس سوء توزيع الموارد البشرية.

أسباب البطالة المقنعة.

التوسع في التوظيف الحكومي، بسبب الضغوط الاجتماعية والقبلية للتوظيف وغياب القطاع الخاص

السياسات الاشتراكية التي ركزت على التوظيف بدل الإنتاج. ومن نتائج البطالة المقنعة انخفاض الإنتاجية العامة، وزيادة العبء على ميزانية الدولة واعاقة التنمية الاقتصادية.

تالتا. مفهوم الاشتراكية.

هي مذهب فكري اقتصادي وسياسي يقوم على مبدأ أساسي هو تحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الناس من خلال تدخل الدولة في إدارة الموارد والثروات، ومن خصائص الاشتراكية ان تكون وسائل الإنتاج والأراضي والمصانع وكافة الموارد الطبيعية مملوكة للدولة والمجتمع، ولا مجال للقطاع الخاص أي الملكية الفردية.

رابعا. مفهوم المساواة في الفكر الاشتراكي والفكر الليبرالي.

المقصود بها بالمنظور الاشتراكي هي المساواة الاقتصادية المادية، وهي التي تمكن جميع العمال من تحديد مسار حياتهم (خشيم، 2004 ،ص363) ، وذلك من خلال توسيع دور الدولة على حساب القطاع الخاص، بينما ينظر اليها من المنظور الليبرالي، هو المساواة امام القانون وتكافؤ الفرص، ولو كان هناك تمايز طبقي.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

خامسا. مفهوم العدالة.

لقد سادت عبر القرون فكرة ان العدالة هي أسمى قيمة سياسية في الكون، وبالتالي ربط المفكرين والفلاسفة بين المجتمع الجيد وبين نسبة العدالة الموجودة فيه، والعدالة تعني معاملة الافراد كل على حدة، وهي معاملة تتناسب مع ظروفهم، أي لكل حسب قدراته وحاجاته (خشيم، المرجع السابق،ص265)،

المحور الثاني.

ملامح انتهاج النهج الاشتراكي في ليبيا.

مقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1947، نشأ قطبين متنافسين في النظام الدولي، القطب الاشتراكي والقطب الرأسمالي، وكانت في هذه الفترة حرب باردة ايديولوجية، وكان كل قطب يحاول استقطاب دول اكثر لكي يحدث نوع من التوازن الدولي، وضمن هذا السياق مرت ليبيا بمرحلتين مفصليتين متناقضتين من الحكم، ففي المرحلة الأولى والتي استمرت ثمانية عشر سنة (1951-1969م)، حيث كان نهج السياسة العامة هو نهج ليبرالي، وكانت السياسات العامة تضع اهداف واولويات واضحة رغم قلة الإمكانيات، بينما المرحلة الثانية من (1969-2011م)،تغيير نهج السياسة العامة الى نهج اشتراكي.

المرحلة الأولى (1951-1969)

خرجت ليبيا من الحكم الاستعماري منهكة في جميع المجالات، وشهدت أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية نسبيا، حيث معدلات الامية تراوحت بين 70% و85% من اجمالي عدد السكان (تقرير اليونيسكو حول التعليم في ليبيا)، كما لم تكن هناك إحصاءات دقيقة لمعدلات البطالة رغم انتشارها، ففي فترة الخمسينيات كانت نسبة الامية والبطالة مرتفعة، الا ان السياسة العامة وبمساعدة الأمم المتحدة كانت

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

لها رؤية استراتيجية بحكم الخبرة والمعرفة* المحلية لدى صانع القرار(فرح، 1983،ص13) ، حيث وضعت مجموعة من التحديات التي تواجه الدولة الوليدة في تلك الفترة والتي تعتبر من أولويات السياسة العامة، وقد استطاعت معالجتها نسبيا، ومن بين هذه التحديات قلة عدد السكان، حيث بلغ عدد السكان في تلك الفترة ما يقارب 3 ملايين نسمة وكان معظم السكان لا يجيدون القراءة والكتابة، وقد وضع النظام الملكي وبمساعدة الأمم المتحدة سياسات عامة، تعالج هذا التحدي، من خلال بناء الجامعات والمدارس لمحي الامية، ومعالجة مشكلة الفقر، من خلال الزراعة وتدريب العاملين، وعلى الرغم من ان الملك يمتلك صلاحيات واسعة، الا ان النظام كان اكثر انفتاح، وواقعيا، وقد وضع خطط استراتيجية للتنمية بالاستعانة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الخطة الأولى 1960 (الصواني، 2013، ص9)، والخطة الثانية التي عرفت بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (1963-1968) ورصدت لها أموال بلغت 336 مليون دينار، وفي عام 1963 وعند اكتشاف النفط الذي صاحبه عملية تحديث وتغيير في الخطط الاستراتيجية، الغية مجلس الاعمار وانشئ بدلا منه مجلس التخطيط القومي ليكون متخصص واكثر كفاءة، وانشئت أيضا وزارة للتخطيط والتنمية، اما الخطة الثالثة وهي (1973-1975) والخطة الرابعة في سنة (1976-1980) (التير، 2013،ص 143) .

كان التهديد في الدولة الوليدة يتمثل في مشكلة الفقر، وبالتالي كانت السياسة العامة متوجهة نحو القطاع الزراعي، حيث ضخت فيه الاستثمارات لزيادة المحاصيل الزراعية وتوسيع الرقعة الزراعية، ومساعدة القطاع الخاص المتمثل في الفلاحين في منح تسهيلات في تخصيص الأراضي ومساعدتهم في عملية الزراعة، وتشجيع التجارة وخفض الرسوم الجمركية على التجار، كما ان هناك خطتان خمسينيتان للتنمية ما بين عامي 1963-1974م فساهمت المشروعات المنبثقة عنهما في رفع معدلات الاقتصاد الوطني وناتج المحلي، كما ركزت الدولة على التعليم، حيث ثم انشاء اول جامعة في مدينة بنغازي (جامعة قاريونس) والزام المجتمع على التعليم الالزامي، ومحو الامية، وكذلك في مجال الصحة من خلال بناء مستشفيات بالتعاون مع الكوادر الأجنبية لتدريب الكوادر المحلية، (

* المعرفة هي مفهوم أوسع وأشمل من العلم، فهي تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية مثل المعرفة الاستشهادية التي تتم عن طريق تجارب الخاصة وتجارب الآخرين.

الصواني،2013،ص9)، وعلى الرغم من انتشار الفقر وقلة الموارد فقد كانت الجباية محدودة لا ترهق المواطنين، هذا بالإضافة الى تأجير قواعد عسكرية الى بريطانيا وامريكيا، وذلك بهدف تمويل الميزانية (الصواني، المرجع السابق، ص33) واستغلال هذه الإيرادات في عملية التنمية والتي تتمثل في الاستصلاح الزراعي وتدريب اليد العاملة المحلية، وعند اكتشاف النفط من (1957-1967) زاد دخل الفرد من 50 دولار الى 1101،8 دولار أي بنسبة 42% وهي نسبة كبيرة تشير الى مدى نجاعة السياسات العامة الليبية في تلك الفترة (المغيربي، 2005, ص25) .

وعلى الصعيد الاجتماعي حاول النظام توجيه الافراد والجماعات نحو التلاحم، حيث قوة المجتمع والنهوض بالدولة مرتكز على مدى انسجام وتوحد المجتمع، ويتجلى ذلك من خلال وضع دستور يلائم التنوع الاجتماعي ويحفظ الحقوق للجميع، كذلك ثم تأسيس اول جمعية وطنية تمثل جميع الولايات الليبية في 25 نوفمبر 1950م والتي اقرت بأن تكون ليبيا دولة ديمقراطية اتحادية مستقلة ملكية دستورية ووضعت الدستور المملكة في 7 أكتوبر 1951م (الموقع الالكتروني. ويكيبيديا. Ar.m.wikipedia.org) الذي ينص باحترام الأقليات واعطائهم حقوق المواطنة، وكذلك تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعمل على غرس القيم الإنسانية والقيم الديمقراطية، بحكم وجود أقليات غير مسلمة في ليبيا، كما يوجد أقليات لها امتدادات عرقية عبر الدول المجاورة في الجنوب حيث توجد قبائل التبو التي في معظمها قبائل تشاديه وكذلك قبائل الطوارق وامتدادها من مالي، فكان بضرورة وجود علاقات جيدة مع هذه الدول بحكم انها تمثل المرتكز الاساسي للأمن القومي الليبي، وبالتالي كانت سياساتها الخارجية متوازنة مع دول الجوار الافريقي والعربي والغربي، بحكم ان لها تاثير غير مباشر على السياسات العامة، كما كانت ليبيا لها علاقة وطيدة مع مصر بحكم التعاون المشترك في عدة مجالات، وكانت المناهج التعليمة مستوردة من مصر خلال فترة حكم عبد الناصر(1954-1970) وهي مرتكزة على البعد القومي العربي، وهذا أدى الى ترسيخ قيم قومية بدل الوطنية بين الافراد والمجتمع الليبي، وبحكم ان الغالبية الطاغية في المجتمع هم شريحة الشباب الذين يتميزون بالاندفاع (المغيربي، 2006،ص30) أدى هذا النهج الى صقل أفكارهم

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

بالنهج القومي، المعادي لرأسمالية الغربية، مما أدى في نهاية المطاف الى تغيير النظام، وإزالة حكم الملك الادريس السنوسي من الحكم. وسوف نتطرق اليها في الفقرة التالية.

المرحلة الثانية (1969-2000)

في هذه المرحلة بدأت عوائد النفط الذي اكتشف في سنة 1963م تتدفق تتديجيا، تليها في سنة 1969م سقط النظام الملكي وتغير النظام السياسي، من ملكي الى جمهوري، وانقلبت السياسات العامة جذريا، من نهج وطني ليبرالي الى نهج قومي اشتراكي، وكانت ليبيا من الدول الغنية نتيجة وجود النفط والغاز، وهذا المورد منح النظام السياسي سهولة المناورة داخليا وإقليمي ودوليا، وتزامنت هذه الفترة بتغيرات في البيئة الإقليمية، والمتمثلة في المد القومي الناصري، والبعد الدولي متمثل في التنافس بين النهج الاشتراكي والرأسمالي، وهذا انعكس على السياسات العامة الداخلية، فتبنت ليبيا المد القومي والاشتراكي، منذ عام 1969 ولكن كان الانتقال اليه تدريجيا، ففي خلال فترة من سنة(1969 – 1973) وهي المرحلة الأولى اتخذ النظام عدة سياسات، وهي تأميم بعض القطاعات العامة والخاصة وتقليص النفوذ الأجنبي تدريجيا، وفي سنة 1973 المرحلة الثانية، تبنى النظام ما يعرف بالثورة الشعبية، والاعلان عن قيامها، وتمثل ذلك من خلال الغاء التجارة وتأميم العقارات المملوكة للمواطنين، وفي سنة 1977 المرحلة الثالثة، قيام النظام الجماهيري بدل الجمهوري، وقد تبنى النظام بما يعرف بالاشتراكية الشعبية وتوسيع الملكية العامة وألغاء القطاع الخاص، وهذه التغيرات أدت الى الحد من دور التنموي لبعض القطاعات مثل مصرف الجمهورية والمؤسسة الوطنية للتجارة، حيث احتكرت الاستيراد والتوزيع، وبحكم عدم الكفاءة الإدارية وتغول البيروقراطية أدت الى نقص السلع وظهور السوق السوداء، و تراجع انتاج الشركة العامة للصناعات؛ بسبب ضعف الحوافز وغياب المنافسة بين العاملين، وهذا أدى الى انخفاض الجودة وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وكذلك الامر بالنسبة لشركة العامة للإنشاءات فقد انتكست بسبب البطالة المقنعة والتضخم في الجهاز الإداري، كما صاحب هذا التغيير أيضا على القطاع الزراعي، وذلك من خلال انشاء بما يعرف بالمزارع الجماعية (الملكية الجماعية للأراضي) والتي أدت الى ضعف الإنتاج بسبب الغياب الحافز الفردي وسوء التنظيم بين الملاك.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

إن هذه الانتكاسات انعكست على المجتمع، من الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحكم الفترات الطويلة من الفشل والاستمرار فيه، دون وجود عملية تقييم وتقويم وهي من اساسيات السياسات العامة، وهذا الفشل في مشاريع التنمية أدى الى تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، ويعزى الاستمرارية في هذا النهج دون تغيير رغم الفشل الى ان الاشتراكية هي أيديولوجية جامدة، تتبنى فكرة الملكية العامة الحكومية لوسائل الإنتاج وتوزيع الخدمات، وهو ما يجعل تطبيقها وفرضها على المجتمع، مصحوب بأسلوب حكم تسلطية، شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية، التي تبنت النهج الاشتراكي في تلك الحقبة، والتي رفعت شعارات المساواة والحرية، واعتبرتها كأحدي الأهداف والاولويات التي يجب تحقيقها في سياساتها العامة (خشيم، 2024،ص-41-49) إن الاشتراكية هي نهج تسلطي مرتكز على المحددات الادراكية لصانع القرار، الذي يسعى الى عملية التجنيد لكسب التأييد العام من خلال رفع شعار تحقيق المساواة والقضاء على الاستغلال، وكانت الوسيلة لتحقيق هذا الهدف من خلال توسع القطاع العام وإلغاء القطاع الخاص، بحكم ان القطاع الخاص هو أداة في يد الطبقة الرأسمالية، بما فيها التجارة والصناعة التي اعتبرتها رمز من رموز الاستغلال، وهذا أدى الى ضعف وتلاشي الطبقة البرجوازية الليبية الناشئة، التي تعمل على تطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل في مجالات مختلفة، وهذا التحول أدى الى هيمنة الدولة على جميع المجالات، واتجه الافراد الى القطاع العام، مما أدى الى ازدياد ميزانية الدولة على المرتبات، والسلع المدعومة، بدل التنمية، ويقابلها في السياق الاجتماعي وهو ما يعرف في السياسة العامة النمط التنظيمي، وهو يعني السيطرة والتحكم وفرض نوع من الثقافة على المجتمع، ويأتي هذا من خلال غرس قيم في سلوك الافراد والجماعات داخل الدولة، او تغييرها، بما يتلائم مع مصلحة وإبقاء النظام متماسك؛ وذلك من خلال مؤسسات التنشئة حسب رؤية الموند(المغيربي، 1994،ص161) ويمكن القول ان هذا النمط اخد اتجاهين:-

الأول. التوجه الاشتراكي وتأميم القطاع العام والخاص (الإدارة الشعبية) فمن خلال الغاء القطاعات الخاصة يقضي على استقلالية الافراد وحريتهم، ومنظومة الحوافز، حيث التوسع في القطاع العام، يجعل الشعب تابع للدولة وغير مستقل، يتقاضى راتبه وحاجاته الحياتية والاساسية من الدولة وتولد

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

لدى الافراد روح وثقافة الاتكالية على الدولة وتتوارث هذه الثقافة عبر الأجيال لفترات طويلة حتى وان تغير النهج .

الثاني. إعادة تغيير الثقافة السياسية من خلال التنشئة السياسية، وابتدأت بمؤسسات التعليمية، عبر ترسيخ المفاهيم الثورية في المناهج التعليمية متمثلة في الفكر الجماهيري، والفكر الاشتراكي والقومي، والتجنيد الاجباري (الشعب المسلح)، وثم الغاء الدستور، وكذلك تغيير العلم الذي يعتبر رمز وطني، والنشيد القومي، وطمس التاريخ الملكي، وإدخال مناهج أيديولوجية متعلقة بالنظرية العالمية الثالثة والنظام الاشتراكي، وتجريم الأحزاب وهي العنصر الأساسي للديمقراطية وحلقة الوصل بين المجتمع والسلطة، وانشاء مؤتمرات شعبية واللجان شعبية وإلغاء كافة المؤسسات المدنية، واستبدالها بالسلطة الشعب الذي يقرر وينفذ، وهو بالتالي يتحمل كامل المسؤولية، في الفشل في مشاريع التنمية، ألا ان النظام وأعضاء مجلس قيادة الثورة، في حقيقة الامر هم من يصنعون السياسة العامة، فالنظام في ليبيا محتكر ومنفرد بالسياسة الداخلية والخارجية (المغيربي، 1994، ص62) ، وهو يمثل العنصر الأساسي في تحديد أدوار هذه المؤسسات والأجهزة المركزية، أضف إلى ذلك عدم وضع استراتيجية واضحة المعالم تسير وفقها السياسة العامة نحو الوصول إلى غاياتها، هذا إلى جانب قلة الكفاءة والخبرة في مجال السياسات العامة، وهذا الواقع يظهر حينما تختزل الدولة في شخص واحد، تصبح دراسة هذا الشخص هي مفتاح لفهم السياسات وسلوكيات وأفعال هذه الدولة الداخلية والخارجية، وهو ما يعرف في أدبيات السياسة العامة المحددات الشخصية، لا سيما مع وصول هذا القائد السياسي إلى سدة الحكم بدون انتخابات، او إرادة شعبية، الأمر الذي يجعل من هيمنة القائد السياسي على مجريات صنع القرار في دولته أمراً حتميا، وقد حاول النظام أن يجسد الدور البطولي من خلال محاولته تقلد أدوار الزعيم العربي تارة وتارة الافريقي أو العالمي، وبذلك أغرق الدولة بإمكانياتها المتواضعة في أدوار كبيرة مما سبب خللا في أدائها وفشلا في سياساتها الداخلية، والتوجه نحو الصلاح والتنمية، تسعى الدول في سياساتها العامة لتحقيق الأمن القومي، والحصول على مصالحها الاقتصادية، من خلال علاقتها بالدول الأخرى (الاستثمار، التبادل التجاري، تبادل الخبرات في الإدارة، تدريب الكوادر المحلية في شتى المجالات .....) إلا أن

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ليبيا كانت استثناء من هذه القاعدة، حيث حددت أهداف مغايرة للأهداف الطبيعية التي تسعى ألها كل دولة، حيث رفعت ليبيا في هذه المرحلة أهدافاً ثورية لسياساتها الخارجية على حساب المصلحة الوطنية، والسياسة العامة والسياسة الخارجية مرتبطان بشكل مباشر، بحكم ان السياسة الخارجية هي امتداد لسياسة الداخلية، وبالتالي فإن اهداف السياسة الخارجية تؤثر بشكل مباشر على السياسات العامة.

السياسة العامة هي مرتبطة بشكل غير مباشر بالسياسة الخارجية، فغالبا ما تسعى الدول الى حلحلة مشكلات السياسات العامة عن طريق السياسة الخارجية، من خلال الاستثمار او اتفاقيات عمل وشراكة او تعاون او توحيد الرسوم الجمركية او تصدير اليد العاملة وتدريبها....

والخلاصة ان التوجه الاشتراكي في ليبيا اثر على السياسات العامة من خلال عدة ملامح وهي:-

1. تأميم القطاع العام والخاص.
2. الغاء القطاع الخاص واتساع التوظيف في القطاع العام دون مراعاة ازدياد نسبة الخريجين.
3. تضخم الجهاز الإداري في الدولة.
4. الدعم في كثير من السلع، وازدياد الميزانية.

إن هذه الإجراءات اتخذت بهدف تحقيق المساواة، وانهاء الاستغلال ومعالجة الفقر، ولكن هذه السياسات أدت الى عكس ذلك، وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفقرة التالية.

المحور الثالث.

أليات انتاج البطالة.

يمكن القول ان هناك العديد من الاسباب التي أدت الى تفشي البطالة في ليبيا كما اشارت اليها الدراسات السابقة، الا ان السبب الرئيسي والمهم من وجهة نظري وهو دمج الايديولوجية في السياسات العامة (التوجه الاشتراكي)، لتكون احد المحددات الأساسية للسياسات العامة، الأيديولوجية والسياسة العامة مفهومان متناقضان، حيث الأولى تعكس التوجهات الفكرية للنظام السياسي وتؤثر في طبيعة

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

القرارات الاقتصادية والاجتماعية، اما الثانية فهي متغيرة غير ثابتة وتعكس توجهات المجتمع والمصلحة الوطنية بصفة عامة، الى درجة ظهور مصطلح حديث وهو السياسات العامة الوقائية، وهي تعالج كثير من المشاكل قبل ان تظهر، حيث تأخذ عدة مراحل من بينها التوقعات والتغيرات في البيئة المحلية والدولية، ثم التهديدات والتحديات التي تنتج من خلال هذه التوقعات، ثم إيجاد الحلول والمعالجة المبكرة.

تتأثر الدول بصفة عامة بالسياق الدولي وبالصراعات الفكرية السائدة، خاصة خلال فترات التحولات الكبرى في النظام الدولي، فقد لعب الصراع الأيديولوجي بين الليبرالية والاشتراكية دوراً محورياً في تشكيل نماذج التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تبنت الدول سياسات تعكس رؤيتها لمفهوم العدالة والمساواة ودور الدولة في الاقتصاد، الا ان فرض أيديولوجية معينة على المجتمع من فوق، يؤدي الى صعوبة التراجع عن هذه المبادئ حتى وإن أدت هذه المبادئ الى تدهور الدولة والمجتمع خصوصا عندما تتبنى النظم الأحادية التسلطية هذه المبادئ، حيث تعتبر التنازل عن هذه المبادئ يمس في صورتها ويجعلها ضعيفة مما يجعل الاستمرار في هذا النهج رغم الفشل امرا حتمياً، وهو ما يعد امرا معاكس للدورة السياسة العامة (التقييم والتقويم).

تتمثل من احدى ابرز المشكلات التي تعاني منها ليبيا هي ظاهرة البطالة وهي موجودة منذ فترة الاستقلال، أي قبل اكتشاف النفط، الا انه وبعد اكتشاف النفط، كان من المفترض استغلال هذا المورد في التنمية، والاستمرار حسب الاستراتيجية الخماسية الموضوعة منذ الاستقلال وتحديثها، الا ان تغيير النهج أدى الى ارتفاع نسبة البطالة، والبطالة المقنعة، ففي خلال السنوات 1965-1970 نسبة البطالة 3-5% ومع بداية النظام الاشتراكي(1970- 1980) نسبة البطالة 8-12% وعند تعمق الاشتراكية (1980-1990) نسبة البطالة 15-20% تليها سنة (1990-2000)، 20-25% ازمة اقتصادية حادة نتيجة العقوبات الاقتصادية (المصادر، البنك الدولي، تقارير سوق العمل في ليبيا، صندوق النقد الدولي).

إن السياسة العامة بشكل عام تتخذ اهداف واقعية قابلة للتنفيذ، فهي تعبر عن الغايات الواضحة التي تهم البيئة والمجتمع وما يهدف أساسا الى تحقيق المصلحة العامة والوطنية (الفهداوي، 2018، ص12) ، وان الانفراد بالسياسات العامة والتغيرات المفاجئة في الهيكلية البنيوية للدولة والغير

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

واضحة تؤدي الى صعوبة دراسة ادوا ت السياسة العامة والنخبة السياسية، نظرا لأن طبيعة الهيكل البنيوي للنظام السياسي في ليبيا غير واضح المعالم، فلا يوجد به مؤسسات سواء كانت سياسية(أحزاب، نخب) او اقتصادية(قطاع خاص) او اجتماعية(المجتمع المدني) ولا دستور يحدد العلاقة بين النظام والمجتمع، ومن ناحية أخرى فإن النظام لا يعترف بوجود نخبة تؤثر في عملية صنع القرار، وانما هي الجماهير الشعبية التي تشرع واللجان الشعبية تنفذ، ومن خلال هذا المبدأ، وترسيخه في المجتمع أدى الى تحييد الكفاءات والخبرات والمتخصصين التي تلعب دورا أساسيا في انجاح السياسات العامة، حيث الأداء الحكومي يجب ان يكون على قدر كاف من التخصص والمهنية والالمام والمعرفة بالمتغيرات السياسية والاجتماعية (النعمي، 1990، ص 39) والاقتصادية، ومدى تفهمه للمشاكل التي تحدث والتنبؤ بها قبل حدوثها جراء انتهاج سلوك او توجه معين، وكيفية علاجها، وهذه القاعدة تدعوا اليها الأفكار الليبيرالية، بينما الأفكار الاشتراكية تقيد الفكر وتحصره في زاوية وتكبله وتجعل من التغير امر صعبا، وفي هذا الجدول يوضح الهدف لكل من التوجه الليبرالي والاشتراكي في السياسات العامة.

التوجه الليبرالي	التوجه الاشتراكي
تعزيز القطاع الخاص	تعزيز وتوسع القطاع العام
تقليص دور الدولة	سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج
الاعتماد على السوق على التوظيف	سياسات التوظيف الشامل في القطاع العام

ان سيطرة الدولة على السوق ووسائل الإنتاج والتوظيف، دون مراعاة لتغيرات المحلية المتمثلة في الزيادة السكانية وازدياد المطالب على الخدمات والتعليم، وهذه المطالب لا تستطيع الدولة لوحدها تحقيقها دون مساعدة القطاع الخاص، ففي 2009م افادة منظمة أوبك ان معدل البطالة في ليبيا بلغ 20.74 % وهو الأعلى بين دول منطقة المغرب العربي الخمس البالغ مجموع سكانها 80 مليون نسمة حيث تتراوح البطالة في الدول الأربع الأخرى من حوالي تسعة الى 15% وفقا للأرقام الرسمية (الموقع الالكتروني. Reuters. Com-2009) وحسب تقرير البنك الدولي للعام 2023 ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا في عام (2023) ارتفعت الى 19.6 % وان اكثر من 85% من السكان يعملون في القطاع العام؛ وعلى الرغم من الانفتاح في القطاع الخاص في أواخر التسعينيات، الا ان التعافي يحتاج الى فترات زمنية طويلة، كما

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

يحتاج المجتمع الى إعادة الثقة بالقطاع الخاص، حيث تشير الإحصاءات الرسمية الى ان نسبة العاملين بالقطاع الخاص لا تتجاوز 13% وإن حجم القوى العاملة في ليبيا يبلغ 2.6 مليون نسمة بواقع 2.3 مليون في القطاع العام و300 الف في القطاع الخاص لسنة 2023م(عبد الله الحاسي، بوابة الوسط القاهرة، 15نوفمبر، 2023).

المحور الرابع.

جدلية المساواة وتفاقم البطالة في الفكر الاشتراكي.

مبدأ المساواة هو مبدأ سامي تسعى لتحقيقه جميع المجتمعات، الا ان هذا المفهوم معيار ي ويختلف تأويله بين عدة تيارات، كما تختلف وسيلة تحقيقه على ارض الواقع من مدرسة الى أخرى، بما فيها المدرسة الماركسية والمدرسة الليبرالية، ففي المدرسة الماركسية، والتي تعتبر افكارها مرتبطة بأفكار كارل ماركس وفريدريك انجلز، حيث يرى الماركسيون ان تحقيق المساواة لا يتم الا عبر إزالة الفوارق الطبقية الاقتصادية (البروليتارية، البرجوازية) وذلك من خلال عدة إجراءات وهي الغاء الملكية الخاصة والفردية لوسائل الإنتاج، والانتقال الى الاشتراكية الشعبية التي تزول فيه الدولة تدريجيا حتى تتحقق الشيوعية، ويعني هذا ان الدولة تتوسع وتسيطر على وسائل الإنتاج، ثم تختفي الدولة وتحل محلها الاشتراكية الشعبية، التي يتساوى فيها جميع الافراد، ويختفي التمايز الطبقي فيما بينهم، ويجادل في ذلك الليبراليين الذين يستمدون أفكارهم من جون لوك وجون ستيوارت ميل، لمفهوم المساواة، حيث تعني لهم ان جميع الافراد متساوون امام القانون ولديهم نفس الحقوق والواجبات، وكذلك تكافؤ الفرص بحيث تكون فرص النجاح متاحة للجميع وكذلك فرص تقلد المناصب العليا في الدولة متاحة حسب الجهد والكفاءة، وبالتالي هذا المبدأ يخلق التنافس والابداع والسعي وراء النجاح، وأن تحقيق المساواة بالمفهوم الليبرالي يؤدي بضرورة الى الاختلافات في الدخل والثروة ونشؤ تمايز بين الطبقات، ولكنها عمودية، وهذا ما ترفضه الماركسية، كما تعتبر الليبرالية ان الدولة هي المكسب، فهي كما يصنفها هيجل (الدولة الأخلاقية)، وهي شكل من التنظيم السياسي يوحد بين انحراف النفس الذاتي والنفس المتجردة الخاضعة للالتزامات محددة (الشكري، 117،2018) أي هي العقل بينما المجتمع هو الروح، وهذا العقل مهمته هو

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ترشيد المجتمع وحمايته وترسيخ الحقوق والحريات والعدالة، وبذلك تكون الدولة حارسة للمجتمع بعكس الماركسيين الذين يرون ان الدولة هي أداة للقهر وأداة لترسيخ مبدأ عدم المساواة، حيث تكون مهمتها فقط حماية الطبقة البرجوازية، وهذه الحماية على حساب حريات الطبقات الاخرى، فهي نتيجة الصراع الطبقي وهي أداة الهيمنة صنعتها وتستخدمها الطبقة البرجوازية، (بن لامة. 2023. ص39)، فالمساواة عند الماركسيين هي مساواة مادية اقتصادية افقية، لوسائل الإنتاج، الكل يشارك في الإنتاج ومتساوون في الارباح، وبالتالي يتساوى الجميع، وتتلاشى الضغينة بين افراد المجتمع؛ نتيجة المساوة الاقتصادية فيما بينهم، وهذا ما طمح اليه افلاطون في كتابه الجمهورية، والذي تبنى مفهوم العدالة في دولة المدينة، من خلال الملكية العامة وإلغاء الملكية الخاصة واعتبرها مصدر للأنانية البشرية، حتى لا يتمايز الافراد بين بعضهم، الا ان هذا المبدأ انشأ تمايز بين الافراد من خلال تعدد التخصصات الوظيفية، لكل حسب قدرته ومهارته، وهذه المساواة بالمنظور الاشتراكي تنتقدها الليبرالية، وترى ان هذه المساواة تفقد روح التنافس وإخراج الملكات والابداعات والاجتهاد والتطور وتجعل الانسان جامد لا طموح له، ويؤيد في هذا الطرح ارسطوا حيث اعتبر الملكية الخاصة هي مصدر سعادة الانسان وهي الحافز وراء النجاح، وبالتالي ان عدم المساواة في الملكية هي ظاهرة طبيعية تعتمد على مدى كفاءة واجتهاد الافراد، ويؤيد في هذا الطرح ادم سميت، الذي اعتبر التنافس الاقتصادي وسلم الدرجات بين الافراد هو حافز يدفع الافراد الى تحقيق غاياتهم الاقتصادية، وخلاصة القول ومن خلال هذه الأفكار والمبادئ والجدل القائم بين المدرستين، يبدو ان صناع القرار تأثروا بهذه الأفكار ويتجلى ذلك في خطاباتهم السياسية ومن بينها ليبيا، وكانت النتيجة ان هناك دول انتهجت الفكر الاشتراكي والبعض الاخر الفكر الليبرالي.

تبنت ليبيا بعد 1969 الفكر الاشتراكي، بهدف القضاء على الاستغلال وتحقيق المساواة ويتجلى هذا واضحا من خلال الأفكار الثورية التي تنادي بالاشتراكية ونقدها المستمر لنظم الرأسمالية التي وصفتها بالإمبريالية، واعتبر النظام السياسي الليبي ان الرأسمالية هي أداة للاستغلال واستعباد الناس وحرمانهم من حقوقهم، وبالتالي تبنت ليبيا عدة سياسات والتي ثم تناولها في المحور السابق، ومن أهمها تأميم القطاعات الخاصة، وأصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية وليس السوق، وان الدولة توفر الوظائف للجميع، ثم تأميم القطاع العام، (الاشتراكية الشعبية)، وهذه السياسات صحيح انها

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

حققت المساواة بين افراد المجتمع من ناحية الدخل ومستوى المعيشي، وانها خفضت نسبة البطالة، الا انها في حقيقة الامر كانت شكلية فقط، حيث ارتفعت نسبة البطالة داخل المؤسسات الاقتصادية (البطالة المقنعة)، كما اصبح هناك تمايز وعدم مساواة بين الافراد من خلال المناصب القيادية في الإدارات العامة التي تعتمد على الولاء لنظام والفكر الثوري بالدرجة الأولى على حساب الكفاءة، مما أدت هذه السياسات الى تراجع كفاءة المؤسسات الإنتاجية، وتحول الكثير منها الى كيانات متعثرة تعتمد على الانفاق العام، نتيجة غياب الحوكمة الاقتصادية والكفاءة الإدارية القائمة على المنافسة، وبسبب الطبيعة الاحتكارية لهذه المؤسسات ومن امثلة بعض المؤسسات التي تعثرت نتيجة لهذه السياسات وهي:-

1- شركة ابوعطني للمشروبات، تعثرت في 2011 (المصدر: تقرير لجنة الشركات المتعثرة، 2026)

2- شركة الاشغال العامة، حيث توقفت مشروعاتها وتراكم مرتبات العاملين فيها (المصدر: بيان لجنة الشركات المتعثرة، صحيفة الشاهد، 2022).

وهناك العديد من الشركات التي تعثرت نتيجة تأميمها، وأصبح العاملين فيها في حالة بطالة، وبطالة مقنعة. يتقاضون مرتبات من الدولة دون وجود مقابل، ويوضح هذا الجدول نسبة البطالة خلال فترات زمنية مختلفة.

شكل (1) جدول يوضح معدلات البطالة خلال فترات مختلفة.

السنة	1990	2000	2010	2015	2020	2025
معدل البطالة	%19	%19.7	%19.6	%19.3	%18.7	%18.6

ارتفاع معدل البطالة في ليبيا من 1991–2024

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

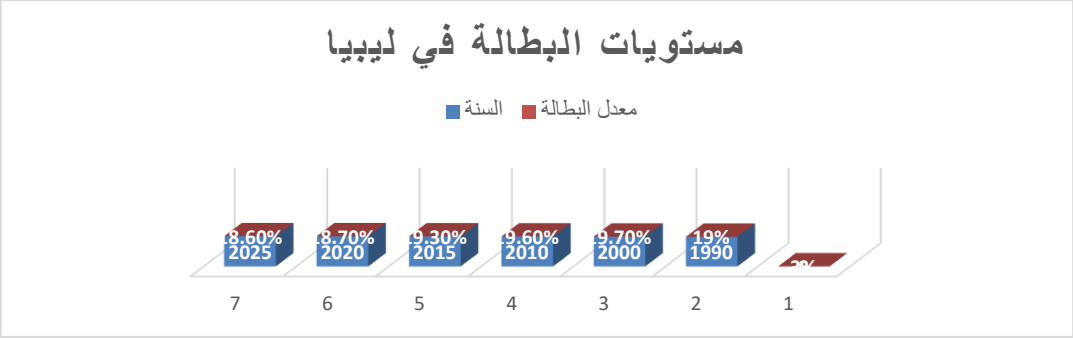

(المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية وتقارير اقتصادية دولية)

يوضح الرسم البياني التذبذب في نسبة البطالة، حيث شهدت ليبيا ارتفاعًا واضحًا في البطالة خاصة بعد 2011 ، كما وصلت البطالة إلى أعلى مستوى سنة 2015 (حوالي 19.7%) ، ثم بعد ذلك حدث انخفاض طفيف تدريجي، الا ان معدل البطالة مازال مرتفعًا (حوالي 18–19%)

ونلاحظ ان البطالة في ليبيا ليست في ارتفاع مستمر فقط بل مرت بمرحلة ارتفاع حاد (بعد 2011)، ثم استقرار عند مستوى مرتفع، وهذا يعني أن المشكلة هيكلية وليست مؤقتة، بل هي مرتبطة بالاقتصاد وسوق العمل وهيمنة القطاع العام وضعف تنويع الاقتصاد، كما يوضح الرسم البياني ان المشكلة لها فترات تاريخية طويلة الأمد، وبالتالي فإن التشريعات الاشتراكية في السبعينيات جعلت جميع الأنشطة في يد الدولة من ملكية الأراضي والعقارات وإلغاء نظام الايجار وجميع اشكال التجارة، حيث تلاشت الطبقة البرجوازية فبعضهم هاجر والبعض افلس واصبح عاطل عن العمل والاخر وتقاعد وبعضهم دخل الكادر الوظيفي الحكومي، وهذا أدى الى تضخم الجهاز الإداري وأصبحت الدولة صاحبة العمل، مما ساهم في تضخم وتغول السلطة، ونتيجة احتكار الدولة لوسائل الإنتاج والاقتصاد، ونشأت على اثرها طبقة تولت المناصب القيادية والمهمة في الدولة، ذات بعد أيديولوجي مهمتها استمرار الوضع وحمايته، فتغير بذلك تصنيف الطبقات أي أدت هذه السياسات الى نوع من المساواة لفترة زمنية مؤقتة اذ سرعان ما انتجت

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

نوع اخر من عدم المساواة والمغايرة لعدم المساواة الأولى وهو انتاج نظام طبقي أفقي* ، حيث افرزت هذه السياسات طبقة من السماسرة ممن يتولون أجهزة الدولة الاقتصادية في فترة التسعينيات، وهم يتحكمون بالأنشطة الاقتصادية، وأصبحت هناك فوارق في المكانة الوظيفية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية ودرجة الانسجام المجتمعي، ونشأ في هذا الخضم الفساد الإداري والوظيفي وسواء استغلال السلطة والوظيفة، والسوق الموازية (السوق السوداء) وفي التسعينيات من القرن العشرين اعيد افتتاح القطاع الخاص نتيجة انهيار المؤسسات العامة، ولكن بإجراءات متعددة تجعل من المنافسة الحرة غير متيسرة للجميع، وبدل من ان يؤدي التنافس الحر الى زيادة معدلات الإنتاج وانخفاض الأسعار أدى ذلك الى الاستغلال من كبار الموظفين الذين انخرطوا بالتجارة بشكل غير مباشر وغير مشروع أحيانا أخرى الى الاحتكار(التير، 2013،ص171-160 مصدر سابق ذكره) . ومن خلال المعطيات السابقة يمكن تفسير العلاقة بين النهج الاشتراكي وكيف نتجت البطالة في ليبيا من خلال الجدول التالي.

السياسة	الاثار المباشرة	النتائج
التأميم	اضعاف القطاع الخاص	انخفاض فرص العمل
التوظيف الحكومي	تضخم الجهاز الاداري	زيادة ميزانية الدولة، بطالة مقنعة
غياب المنافسة	انخفاض الانتاجية	اقتصاد ضعيف، فساد اداري ومالي
الاعتماد على النفط	اقتصاد ريعي	هشاشة سوق العمل

إن هذه الانتكاسات واتساع نسبة البطالة ظلت مصاحبة المجتمع دون وضع خطط استراتيجية لها، ومن نتائجها زيادة الانفاق في الميزانية في بند الخاص بالمرتبات، حيث بلغ الانفاق العام في سنة 2009

* نظام طبقي افقي. هو تسلسل هرمي مبني على الولاء بالأيديولوجية وقربه من صانع القرار . اما نظام طبقي عمودي وهو مبني على سلم درجات الكفاءة والمؤهل العلمي....

تقدر بنحو 9 مليارات دينار ليبي وفي سنة 2024م حوالي 67.6 مليار دينار ليبي وفقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي، وهذا سبب كاهل على الدولة بدل التركيز على الاعمار وعمليات التنمية وإصلاح البنى التحتية.

ظلت البطالة تتفشى بين الشباب وخصوصا الخريجين، وقد ساهمت هذه البطالة بعد 2011 الى تكون الجماعات المسلحة، حيث أصبح من السهولة استقطاب وانضمام الشباب والخريجين لهذه المجموعات بسبب عدم وجود فرص عمل للشباب والتضخم والتدهور الاقتصادي، وهذا ترتب عليه مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

مما دفع الحكومات المتتالية لمحاولة حل هذه المعضلة من خلال وضع سياسات عامة في محاولة ترسيخ الاستقرار، والتي تضمنت شرعنه بعض الجماعات المسلحة في محاولة منها لتقييد هذه الجماعات واحتوائها، الا ان النتائج كانت عكس ذلك، فقد أدت هذه السياسات الى ابتزاز الجماعات المسلحة للدولة ومؤسساتها العامة والانقسام السياسي والصراعات بين هذه الجماعات حول مناطق النفوذ وبالتالي حالة عدم الاستقرار السياسي، وهذه الحالة أدت الى تقييد عملية التنمية، بحكم ان التنمية وتوفير فرص العمل من الممكن ان تسهم في عملية الاستقرار ولو نسبيا، الا انها اصطدمت بعدة عقبات وهي: -

1. تحديات اقتصادية حادة منذ عام 2011، نتيجة النزاعات المسلحة، انقسام المؤسسات، الاعتماد شبه الكلي على النفط، وضعف التنويع الاقتصادي حيث يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على تصدير النفط، وهو قطاع لا يوفر وظائف كثيرة مقارنة بعدد السكان المتزايد، حيث ضعف التنويع الاقتصادي، أدى الى اعتماد الدولة بالكامل على مصادر النفط، ذلك ان التنوع وخلق مصادر دخل يأتي من خلال سياسات عامة رشيدة لديها كفاءة عالية في المجال الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة لشباب، وهذه العوامل ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات.
2. غياب سياسات واضحة ومستمرة. أي لا توجد استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة البطالة، بل هناك إجراءات متقطعة تُتخذ غالباً في إطار ردود أفعال للأزمات السياسية أو الاجتماعية.
3. الانقسام السياسي أدى إلى ضعف التخطيط المركزي وتضارب السياسات بين الحكومات المتنازعة.
4. الاعتماد على التوظيف الحكومي، وضعف القطاع الخاص

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) 1 المجلد 20/ العدد
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

هيمنة الدولة على الاقتصاد وعدم وجود بيئة مناسبة لنمو القطاع الخاص، حيث أدى ذلك الى وجود بطالة مقنعة في القطاع العام، مما أدى الى تفشي ظاهرة الفساد، حيث الروتين الإداري والفساد وضعف البنية التحتية تجعل مناخ الأعمال غير جاذب للاستثمار المحلي أو الأجنبي، حيث ظل القطاع العام يمثل أكبر مشغّل للعمالة في ليبيا، وهو ما أدى إلى تضخم إداري وعبء مالي كبير على الدولة دون إنتاجية مقابلة، وهذا ما اتخذته الحكومات المتوالية كحل للبطالة أدى إلى إهمال القطاع الخاص وعدم تحفيز الاستثمار، كما ان كثير من الشباب الليبي يفضلون الوظائف الحكومية على العمل في القطاع الخاص أو الحر، وهذا بسبب عدم الثقة في القطاع الخاص وعدم وجود قانون ينظم العمل في القطاع الخاص يحفظ حقوق الجميع، كما ان القطاع الخاص لازال ضعيف ويحتاج الى فترات زمنية طويلة لكي يتعافى.

5.ضعف التعليم والتدريب المهني. هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث التعليم والتكوين غير الملائمين لسوق العمل، أي مخرجات التعليم لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، حيث تخريج دفعات كبيرة من الطلبة دون وجود اعمال يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، وكذلك ضعف التدريب المهني والتقني أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من الشباب دون مهارات مطلوبة.

6. التدريب المهني والتقني يعاني من ضعف في التمويل، الجودة، والبنية التحتية، مما يحدّ من قدرة الشباب على الدخول في قطاعات إنتاجية جديدة.

7. غياب بيئة استثمارية مستقرة. عدم الاستقرار السياسي والأمني أعاق نمو القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل في معظم الاقتصادات.

8. الهجرة الداخلية والنزوح.

النزوح الناتج عن النزاعات أدى إلى تركز السكان في مناطق معينة، مما يزيد العبء على الموارد وفرص العمل في تلك المناطق وخصوصا بعد 2011 م.

9. ارتفاع نسبة الشباب في التركيبة السكانية

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ليبيا تمتلك نسبة كبيرة من الشباب، ما يزيد من الضغط على سوق العمل لتوفير فرص كافية، وهذا في حد ذاته ثروة لعملية التطوير والتحديث والارتقاء بالدولة ان استغلت هذا المورد بشكل جيد.

ثالثاً: تقييم السياسة العامة ما بعد 2011

البعد	التقييم العام	الملاحظات الرئيسية
الاستراتيجية والرؤية	ضعيفة	غياب خطة وطنية واضحة لمعالجة البطالة
الفعالية	منخفضة	السياسات لم تؤدِ إلى انخفاض ملحوظ في نسب البطالة
الاستدامة	غير مستدامة	لاعتماد على التوظيف الحكومي لا يمكن أن يستمر
العدالة الاجتماعية	غير متوازنة	تفاوت جغرافي وشريحة عمرية في التوظيف
التكامل بين القطاعات	ضعيف	غياب تنسيق بين التعليم، الاقتصاد، والقطاع الخاص.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا المحور ان النهج الاشتراكي في ليبيا، أدى الى تفاقم البطالة وعدم المساواة، كما ان استمرار هذه السياسات دون اصلاح ساهم في تعميق الازمات وخصوصا بعد 2011، مما يؤكد ضرورة إعادة صياغة السياسات العامة وفق أسس اقتصادية حديثة تقوم على الكفاءة والتنوع والاستدامة.

النتائج

من خلال هذه الدراسة نستخلص الاتي: -

1. ساهم النهج الاشتراكي في تحقيق المساواة على المدى القصير، ثم انقلبت المساواة من عمودية الى افقية تعتمد على الولاء بدل الكفاءات، كما أدت المساواة القصرية الى انخفاض الإنتاجية وغياب الحوافز الفردية.
2. ساهمت سياسات التأميم في اضعاف القطاع الخاص وتقليص فرص العمل، وتفاقم البطالة المقنعة.
3. استمرار اثار السياسات الاشتراكية حتى بعد 2011 حيث ساهمت في تعميق الازمات الاقتصادية والسياسية. 4- ان الاعتماد الكامل على القطاع العام أدى الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، حيث لا تستطيع الدولة تلبية وتحقيق فرص العمل لكل

المواطنين، حيث يتزايد عدد الخريجين والباحثين عن العمل خلال كل سنة وهذا يفوق قدرات الدولة والميزانية التي تصرفها الدولة، حيث جرى إنفاق 50 مليار و798 مليون دينار للباب الخاص بالمرتبات في 2023م بعد ما كان في 2021 33 مليار و64 مليون دينار.

التوصيات

1. إعادة تحديث الثقافة السياسية، ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان، من خلال إصلاح التعليم بصفة عامة والتدريب المهني والفني بصفة خاصة وربطه مع متطلبات السوق، من خلال انشاء معاهد وجامعات حرفية.

2. العمل على توسيع القطاع الخاص، وإعادة ثقة المجتمع بهذا القطاع، وذلك من خلال دعم الدولة للمشاريع المتوسطة والصغرى، وتشجيع الشركات الخاصة والمحلية في عملية إعادة الاعمار في ليبيا، وتحسين مناخ الأعمال، عبر استقرار القوانين، وتسهيل الإجراءات، وتحسين الأمن.

3. إطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة البطالة تشمل إصلاحات هيكلية، وتحفيز الاستثمار، وتقليص البطالة المقنعة في القطاع العام، من خلال إعادة هيكلته.

4. تشجيع ريادة الأعمال وتوفير حوافز مالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5. تعزيز الشفافية وتحسين بيئة الأعمال وتسهيل الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على التوظيف.

6. إنشاء قاعدة بيانات وطنية لسوق العمل تساهم في توجيه السياسات واتخاذ القرار.

7. 9. تنويع الاقتصاد وخاصة في الزراعة، الخدمات، والصناعات الخفيفة، وتمكين القطاع الخاص في الحد من البطالة وتحقيق الاستقرار، وتقليل من الاعتماد على النفط،

المراجع

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

1- الكتب

1. التير، مصطفى عمر، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
2. الشكري، منصور فرج. النظرية السياسية الحديثة. بنغازي: دار الكتاب الوطنية. 2018.
3. الصواني، يوسف، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013.
4. المغيربي، محمد زاهي، قراءات في السياسة المقارنة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
5. المغيربي، محمد زاهي، الدولة والمجتمع المدني في ليبيا. بنغازي: عراجين، 2004.
6. النعمي، عبد الحميد. مبادئ الإدارة العامة. مالطا: منشورات.ELGA. 1990
7. الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.2014.
8. بن لامة، فرج محمد، مقدمة في السياسة العامة. ليبيا: مكتبة الوحدة، 2021 .
9. بن لامة. فرج محمد، سالم العجيل. اساسيات علم السياسة. ليبيا: مكتبة دار الوليد. 2023.
10. خشيم، مصطفى. موسوعة علم السياسة. بنغازي: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2004.
11. خشيم، مصطفى، تحليل السياسة العامة، ليبيا نموذج. بنغازي: المركز الليبي لرسم السياسات، 2024.
12. صعب، حسين، المفهوم الحديث لرجل الدولة. بيروت: المكتب التجاري، 1959.
13. فرح، توفيق، وآخرون، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية. الكويت: جامعة الكويت، 1983.

14. مصباح، زايد، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002.

2- الدوريات

1. -طارق عصمان، التنشئة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية (العدد4) يناير 2022.
2. فهمي الفهداوي، تحليل السياسة العامة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، (العدد1) 2018

3-المواقع الالكترونية

1- الموقع الالكتروني. ويكيبيديا.Ar.m.wikipedia.org .

2- الموقع الالكتروني: بوابة الوسط 4 .https://alwasat.ly/news/libya/380470 .يوليو 2024م.

3- الموقع الالكتروني. صحيفة اويا2009-3-1 Reuters. Com .

4- الموقع الالكتروني. الخبير المالي عبد الله الحاسي، بوابة الوسط، القاهرة، 15 نوفمبر 2023م .